من تراب (٣٧٧) فماذا نفعل نحن؟! (*)

الطريق

ما كادت الصحف ووكالات الأنباء، تخرج بنبأ صدور قرار من محكمة بريطانية فى ١٣ ديسمبر الجارى، بتوقيف تسيبى ليفنى وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة، والزعيمة الحالية للمعارضة الإسرائيلية، بتهمة ارتكاب جرائم حرب وضد الإنسانية فى العدوان الإسرائيلى الغشوم الأخير فى شتاء ٢٠٠٨ على قطاع غزة، حتى انفجرت ردود أفعال متباينة، بين فرح واستبشار عربى، دغدغته المشاعر بما عدته بشائر استيقاظ العالم من سباته العميق وضميره الغائب أو المغيب، وقرب الأمل فى عودة بعض الحق والتوازن فى النظرة الغربية إلى ما يجرى كل يوم من عدوان وإبادة وتدمير وتجريف فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، بينما انتابت الإسرائيليين حالة فزع وذعر من القضاء البريطانى، شملت فيمن شملت تسيبى ليفنى ومعها كافة المسئولين الإسرائيليين الذين مناهم كثيرون منهم بنحو أو بآخر فى العمليات العسكرية الغاشمة التى أديرت فى قطاع غزة، وحصدت الأرواح، وحصدت فيمن حصدت أرواح الأطفال والنساء الشيوخ، ودمرت البنية الفوقية والتحتية، وأجاعت وأعطشت من أفلتوا تحت الأنقاض، وقطعت سبل الحياة

(*) المال ٢٢/ ١٢/ ٢٠٠٩

وأوقفت أجهزة الرعاية والإعاشة عن المرضى الراقدين بالمستشفيات ، وأتت على الأخضر واليابس فى القطاع !

ولكننا اكتفينا بالابتهاج والمسرة ، وانطلقوا هم هناك للعمل والاعتراض ، والمصادرة والحصار الرسمى والسياسى والدبلوماسى والإعلامى .. أوقفت ليفنى زيارتها المزمعة إلى المملكة المتحدة ، وفرضت الحكومة الإسرائيلية حظرًا مذعورًا على سفر مسئوليها إلى بريطانيا ، وانطلقت آلة الإعلام الصهيونية فى داخل وخارج إسرائيل ، وقامت الخارجية الإسرائيلية باستدعاء السفير البريطانى لديها لتبلغه احتجاجها الرسمى على القرار القضائى وعلى القضاء البريطانى .. وطفقت تل أبيب تهدد وتتوعد لندن بأن قرارات القضاء فى بريطانيا سوف تهدد عملية السلام ـ هل تصدقون ؟! ـ فى الشرق الأوسط .. وكأن ترتيبات السلام جارية ـ مع هذه الجرائم ! ـ على قدم وساق ! . الأدهش هو موجات التراجع البريطانية التى شفت عنها صحافة الدولة العظمى .. فقالت صحيفة «الديلى تليجراف» إن العلاقات البريطانية الإسرائيلية قد باتت فى خطر ، وأنها تمر بأزمة عقب إصدار المحكمة البريطانية مذكرة اعتقال الوزيرة الإسرائيلية السابقة ، بينما تراجعت الحكومة البريطانية ذاتها تراجعًا مدهشًا لا يتفق مع التقاليد الإمبراطورية ولا مع هيبة واستقلال القضاء البريطانى ، فأعلن وزير الخارجية البريطانية : «ديفيد ملىباند» ـ استرضاءً لإسرائيل ! ـ أن بلاده بصدد اتخاذ خطوة طالبت بها تل أبيب فى الأزمة التى شجرت ، بل وأن حكومة الإمبراطورية التى لم تكن تغرب

عنها الشمس بسبيلها لإجراء «إصلاحات» ـ يا ألطاف الله ! ـ على النظام القضائى البريطانى ، لوضع حد لما أسماه الإجراءات القضائية التى تتم دون علم الحكومة لإلقاء القبض على الشخصيات الإسرائيلية !! ومؤكدًا أن إسرائيل شريك استراتيجى وصديق قريب لبريطانيا !!

ونشرت الأهرام المصرية ، عن وكالات الأنباء ، أن رئيس الوزراء البريطانى جوردن براون ، قد أجرى بجلالة قدره ـ اتصالا هاتفيا بنفسه ، بوزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيبى ليفنى المأمور قضائيا باعتقالها والقبض عليها ، مؤكدًا للمتهمة بجرائم حرب وضد الإنسانية فى قطاع غزة بفلسطين المحتلة ـ مؤكدًا دعمه لها إزاء مذكرة التوقيف التى أصدرتها المحكمة البريطانية بحقها .. وزاد سيادته فأبلغها ـ فيما أفصح عنه مكتب ليفنى ـ بأنها مرحب بها فى بريطانيا فى أى وقت ، وأكد لها تصميمه على تعديل القانون البريطانى ـ يا ألطاف الله !! ـ للحيلولة دون حصول أى ملاحقات مماثلة مستقبلا !!

طبيعى إذن أن تلتقط السيدة ليفنى الكرة ، وأن تتمنطق فتدعو هى الأخرى إلى إصلاح القانون البريطانى ، وزعمت أن هذه الدعوة تجرى بعيدًا عن شخصها ، لأن القانون البريطانى ـ كذا !! ـ يهدد أى زعيم سياسى ويهدد الضباط والجنود الإسرائيليين فى قتالهم ضد الإرهاب !!!

وتمنطق «نتن ياهو» رئيس الوزراء الإسرائيلى ، فأراد للعالم أن يصدق أنهم أبطال أطهار يقاومون الإرهاب ، فطفق يقول إنه ينظر بخطورة كبيرة إلى مذكرة الاعتقال التى أصدرتها محكمة بريطانية بحق الوزيرة

الإسرائيلية السابقة زعيمة المعارضة ، وأن سيادته لن يقبل ـ كذا !! ـ اعتبار قادة وجنود الجيش الإسرائيلى كمجرمى حرب ، بينما هم يدافعون عن المواطنين ـ يقصد الشتات الذى يحتل فلسطين ! ـ ضد عدو وحشى ـ يقصد الشعب الفلسطينى المسلوب وطنه والجارى إبادته ـ وأن سيادته يرفض كليا هذه العبثية !!

ولا يدرى أحد ماهى «العبثية» حقًّا ؟! هل العبثية فى أحكام وقرارات القضاء المتفقة مع القانون والمواثيق الدولية التى ارتضاها المجتمع الدولى ، أم العبثية فيما جرى ويجرى من إبادة لشعب فلسطين بعد استلاب واحتلال وطنه ؟!

مشهد التراجع البريطانى الآن ، يذكرنا بنجاح الالتفاف الإسرائيلى فى وقف ملاحقة القضاء البلجيكى لمجرم الحرب آرييل شارون عن جرائمه فى مذبحة صابرا وشاتيلا ، ومحاولة إسرائيل كف ملاحقة المحكمة الوطنية الأسبانية عن النظر فى إدانة سبعة مسئولين فى الجيش الإسرائيلى منهم بنيامين إليعازر وزير الدفاع الإسرائيلى السابق عن جرائم الحرب التى ارتكبوها فى العدوان الغشوم الأسبق على قطاع غزة فى صيف ٢٠٠٦.

فهل تنجح إسرائيل بالتفافاتها وابتزازها فى إماتة الضمير العالمى ، أو ضرب معاقل القضاء الذى طفق يتصدى ـ هنا وهناك ـ لما قعدت عنه الحكومات ؟!

إن إسرائيل لا تنى ولا تهدأ فى تكريس عدوانها ، وفى محاصرة وإعاقة محاسبتها عما ترتكبه من جرائم بحق فلسطين والفلسطينيين وبحق الإنسانية ، فماذا نفعل نحن لحماية حقوقنا ؟!!